منهم ٣٠ امرأة

المؤتمريون يحصدون ٣٣٦ مقعداً على مستوى مجالس المحافظات وأكثر من ٤ آلاف بمجالس المديريات

كتب/ يحيى نوري

■ النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات المحلية والتي خاض شعبنا غمارها التنافسي في الـ٢٠ من الشهر الجاري مثلت التعبير الصادق عن إرادة شعبنا وحرصه الكبير على تحقيق المزيد عن الانجازات والتحولات على صعيد الديمقراطية والتنمية وذلك من خلال انتصار السواد الاعظم من ابناء شعبنا للمؤتمر الشعبي العام ومنح مرشحيه للانتخابات الرئاسية والمحلية الثقة الكبيرة ليواصلوا المسيرة نحو المستقبل الافضل الذي حرص المؤتمر الشعبي العام على الوصول إليه من خلال اهداف ومضامين برنامجه الانتخابي للانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية. وما من شك ان النجاح الكبير الذي امكن للمؤتمر الشعبي العام تحقيقه على صعيد هذه الانتخابات قد حمل في طياته العديد من المعاني والمدلولات التي كان لشعبنا وخلال مرحلة الدعاية الانتخابية ان عبر عنها بوضوح من خلال مشاركاته الفاعلة في المهرجانات الانتخابية الجماهيرية لمرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية.. وكذا المهرجانات الانتخابية التي اقامها مرشحوه للمحليات.

ولعل ابرز هذه المدلولات والمعاني العميقة للنجاح المؤتمري قد جاءت لتؤكد ان المؤتمر الشعبي العام تنظيم يمني معبراً في اهدافه ومبادئه وبرامجه وانشطته وفعالياته عن تطلعات وآمال اليمنيين والمتمتع بقاعدة شعبية وجماهيرية عريضة على مستوى التراب الوطن.

وأكد الجميع خلالها انتصارهم للمؤتمر وبرنامجه الانتخابي.. معقدين عليه آمالهم الكبيرة والعريضة في بلوغ غدٍ أكثر اشراقاً.

نجاح كبير

وبالاطلالة هنا على الانجاز المؤتمري الديمقراطي على صعيد الانتخابات المحلية ستجد ان مرشحي المؤتمر الشعبي العام على صعيد مجالس المحافظات وأمانة العاصمة قد حققوا تفوقاً كبيراً على مرشحي تكتل «المشترك» واسفرت النتائج عن تمكن المؤتمر في حصد ٣٣٦ مقعداً من اجمالي ٤١٠ مقاعد في مجالس المحافظات فيما حصد مرشحو المؤتمر على مستوى مجالس المديريات ٤٣٠٢ مقعداً من اجمالي المقاعد البالغة ٥٦٦٧ مقعداً.

وبحسب النتائج فقد فاز المؤتمر الشعبي العام بمقاعد امانة العاصمة ومحافظتي البيضاء والمحويت كاملة بينما حصل في عدن على ١٤ مقعداً من أصل ١٦، وفي تعز على ٢٢ من ٢٣، وفي لحج على ٩ من ١٥، وفي إب على ١٨ من ٢٠، وفي ابين على ١٥ من ٢٠، وفي شبوة على ٩ من ١٧، وفي المهرة على ١٥ من ١٦، وفي حضرموت على ١٩ من ٢٧، وفي الحديدة على ٢٥ من ٢٦، وفي ذمار على ٢٣ من ٢٤، وفي حجة على ٢٨ من ٣١، وفي صعدة على ٩ من ١٤، وفي الجوف على ٩ من ١٨، وفي مأرب على ١٠، من ١٣، وفي عمران على ١٦ من ٢٠، وفي الضالع على ٦ من ١٨، وفي ريمة على ١٥ من ١٨.

وبينما فاز حزب الاصلاح بـ٣٢ مقعداً على مستوى المحافظات فقد حصل الحزب الاشتراكي اليمني على ١٣ مقعداً والمستقلون على ٢٨ مقعداً وبقية الأحزاب مقعد واحد.

أما بالنسبة لمجالس المديريات فقد حصل حزب الاصلاح على ٦٩٢ مقعداً والحزب الاشتراكي اليمني على ١٥٥ مقعداً، والمستقلون ٤٧٤ مقعداً، فيما توزعت ٤٤ مقعداً على الأحزاب الأخرى.

ولاشك ان هذا النجاح الكبير يمثل انتصاراً جديداً للمؤتمر سيحرص من خلاله على تعزيز ادواره في مجالس السلطة المحلية ومنها المزيد من الصلاحيات وتنفيذ مختلف الاهداف والمضامين التي حملها برنامجه للانتخابات المحلية.

كما يأتي هذا النجاح بمثابة تتويج لجهوده الكبيرة على مستوى العمل المحلي وعلى مستوى تطوير حياته الداخلية.

حيث حرص المؤتمر الشعبي العام ومنذ مرحلة مبكرة على الاستحقاق الانتخابي على القيام بإجراء عملية تطوير وتحديث البناء المؤسسي من خلال خطة شاملة استهدفت اعادة هيكلة وهي العملية التي طالت جميع تكويناته القاعدية والوسطية والتي منحها من خلالها اللامركزية التنظيمية كسابقة تعد الأولى في الحياة الحزبية اليمنية.. وتمكن المؤتمر من خلالها من تحقيق اعلى درجات التناغم بين جهوده الوطنية على صعيد اللامركزية المالية والادارية وبين اللامركزية التنظيمية بحيث منح قواعده وكوادره فرصاً اكبر لمزيد من الانطلاق وتحقيق الخطط والبرامج التي يتطلع الى تحقيقها.

كما جاءت هذه النتائج استجابة عملية للمبدأ الديمقراطي الذي اخذ به المؤتمر الشعبي العام في تسمية مرشحيه للانتخابات المحلية.. حيث عقدت تكويناته المختلفة ابتداءً من مقاره في المراكز الانتخابية «الدوائر المحلية» ومروراً بمؤتمراته الفرعية للمديريات.. وانتهاءً بالمؤتمرات الفرعية على مستوى المحافظات دورة انتخابية تمكن خلالها المؤتمريون من تسمية مرشحيهم للانتخابات المحلية في اطار اسلوب ديمقراطي جعل مرشحيه يعبرون عن تطلعات قواعده وانتصاره.

وهو ما جعل من مرشحي المؤتمر متميزين وأكثر قدرة على احداث تفاعل الهيئة الناخبة معهم وعلى مستوى مختلف اطرهم الجغرافية.

بالاضافة الى أن التوجهات القادمة للمؤتمر ستؤكد تمسكه بالآلية الديمقراطية في تسمية اعضائه لمناصب الامناءالعامين للمجلس المحلية بالمحافظات والمديريات، حيث أكدت ذلك اللجنة العامة في اجتماعها الأخير برئاسة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام تجسيداً للنهج الديمقراطي الذي التزم به المؤتمر في مختلف تكويناته القيادية والقاعدية وهو ما تم تطبيقه بالفعل في اختياره لمرشحي المجالس المحلية واستطاع من خلالها الفوز.

واضافة الى كل ذلك برنامجه الانتخابي في مجال المجالس المحلية والذي مثل بأهدافه ومضامينه خطوة جديدة من شأنه ان تحقق نقلة نوعية على صعيد العمل المحلي وعلى مستوى كافة جوانبه.

النهج الديمقراطي في المؤتمر يجعله أكثر تمسكاً بآلية تسمية عناصره في أمانة المجالس المحلية

■ النتائج عكست عظمة الالتفاف الشعبي حول المؤتمر والانتصار لبرنامجه الانتخابي

■ نجاح المؤتمر تتويجاً لجهوده في التنمية المحلية وحسن اختياره للعناصر الكفؤه

■ إعادة الهيكلة للمؤتمر واللامركزية التنظيمية عاملان مهمان من عوامل النجاح

عن المرأة والشباب

■ د.عبدالمجيد الخليدي*

■ الاطفال والشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل من هنا نبدأ في فهم فكر وتوجه وسلوك الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حيث الاهتمام والرعاية بهذه الشريحة، ليس فقط من خلال الصحة وبرامجها المختلفة ابتداءً من الاهتمام بالأجنة في أحشاء أمهاتهم حيث تقوم الانشطة الصحية عبر صحة الأم الحامل والصحة الانجابية وصحة تخطيط الاسرة. عندما ننظر بعمق فإن ما يبذل في هذا المجال عبر قطاع السكان بوزارة الصحة في قسم الصحة الانجابية. أو في مجال الرعاية الصحية الأولية أو برامج الارشاد والتثقيف الصحي للأطفال والذي يقدم عبر التلفزيون والاذاعة والصحافة المنشورة المقروءة فكل ذلك لا يحتاج لاثبات او تأكيد..

ولم اتطرق هنا الى عدد رياض الاطفال ودور الحضانة والمدارس الأساسية والتي تنتشر في عموم البلاد والتي تقدم خدماتها التعليمية للأطفال والتلاميذ والطلاب في اليمن، والمدارس الأساسية والتي تنتشر في عموم البلاد والتي تقدم خدماتها التعليمية للأطفال والتلاميذ والطلاب في اليمن.

ناهيك عن عدد مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي ومراكز المعاقين من الاطفال ومراكز ودور الايتام، حيث وصل الأمر من الاهتمام بالأطفال إلى ان اصبح للاطفال برلمان خاص بهم يتدربون فيه على مفاهيم العلوم الادارية والسياسية والثقافية والاجتماعية بغرض تربيتهم على مفاهيم الحرية والديمقراطية والتعددية ومعاني التداول السلمي للسلطة بغرض اعدادهم للمستقبل كون الأطفال والطلاب يعتبرون نصف الحاضر وكل المستقبل كما اسلفت القول.

هكذا يرى الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح ويرى أن يكون الابناء مواكبين الحاضر حتى يكونوا قادرين على السير في المستقبل في مسار الحرية والديمقراطية وموازنتها مع التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والايمان والتسلح بقيمة حكم الشعب نفسه بنفسه على قاعدة التداول السلمي للسلطة والتسليم بنتائج الاستفتاء والاقتراع خلال الانتخابات والتسليم بنتائج الصندوق الانتخابي أياً كانت النتائج ولمصلحة الفائز والشخص المختار من قبل الناخبين من ابناء الشعب.

هكذا يعمق ويجذر الاخ الرئيس هذه المفاهيم وهذه القيم الجديدة التي قامت عليها اهداف الثورة اليمنية، وحتى يكونوا حراساً أمناء على هذه الاهداف التي استشهد من اجلها الاحرار والثوار والمناضلين من آبائهم ومن كل فئات الشعب اليمني من اجل يمن صحيح ديمقراطي موحد يسعد فيه كل ابنائهم بمنجزات الثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية.

اما الاهتمام الذي يقدم للمرأة كأم وزوجة وابنة وطالبة وموظفة وعاملة فالمجال هنا يحتاج الى مؤلفات ولكني أوجز اهتمام الاخ الرئيس القائد بالأم صحياً من حيث الرعاية الصحية لها كحامل ووالدة ومرضعة فحدث وحدث والشرح يطول اما ما يقدم للفتيات من رعاية تعليمية وتدريبية وتأهيلية عبر المدارس والنوادي والمنتديات فليس له حدود، فللبنات مدارسهن ونواديهن وانشطتهن وبرامجهن الرياضية الخاصة من النوادي الرياضية المختلفة الى الشطرنج والفروسية والتمثيل الخارجي للفتاة كواجهة جديدة لليمن الحر الديمقراطي وليس فقط اتيحت الفرصة لها في التعليم والرياضة بل هي اليوم موظفة وطبيبة ومدرسة وعالمة، وباحثة ووكيلة ووزيرة ودبلوماسية وسفيرة ورئيسة جامعة وعضوة برلمانية يحسدنها بنات جنسها في دول مجاورة لما تتمتع به من حقوق وحريات واحترام ورعاية وتشجيع واهتمام من قبل الرئيس القائد الرمز الوحدوي والانسان الخير والقدوة الحسنة حاضراً ومستقبلاً.

ان المرأة اليوم تحتل مكانتها كشريك كامل الشراكة مع اخيها الرجل في كل ميادين الحياة، عبر ما اصطلح على تسميته بالنوع الاجتماعي «الجندر» وما على المرأة في اليمن إلاّ أن تستفيد من كل الإمكانات المعطاة لها المتاحة أمامها دستورياً وقانونياً وتشريعياً لكي تحصي مكاسبها التي منحها إياها الاخ الرئيس القائد وتعتمد على جهدها وتعاونها وتآزرها مع اختها المرأة لتثبت مكتسباتها المحققة والمدعومة من قبل الاخ الرئيس والقوانين النافذة التي سنت في عهده وبتوجيهه ودعم منه للمرأة لكي تشعر بمكانتها وتكون بالفعل حفيدة بلقيس وأروى من ملكات حكمن اليمن.

*وكيل وزارة الصحة العامة والسكان قطاع التخطيط والتنمية

خسارة الإصلاح: حضر الشيخ وغابت الجماهير

احمد الحسني

■ قبل أسبوعين وزع التجمع اليمني للإصلاح مع دعايته الانتخابية مقابلة الشيخ حميد الأحمر في عموم المحافظات، ولم يكن فيها ما يمكن تعميمه غير إعلان الشيخ أنه إذا لم يفز مرشحه ومستشاره الاقتصادي فيصل بن شملان في الانتخابات الرئاسية فإن الانتخابات مزورة ولن يقبل بها.

لم يكن مفهوم الشيخ للديمقراطية على هذا النحو غريباً، فالعقد الاجتماعي الذي يكثر الحديث عنه ليس غير فيدرالية اجتماعية تقوم على ثنائية السلطة و الندية بين القبيلة ممثلة بشخصية والده الذي يحاول الاستفادة من الحزب في الاستئثار بمكانته، والدولة ممثلة برئيس الجمهورية ومفهوم الفردية والاستبداد عند الشيخ المتحمس يعني قيام رئيس الدولة بممارسة مهامه دون استئذان والتغيير هو استبدال الحاكم الذي لا يطيع بالمهندس بن شملان الذي لن يعصى.. ولم يكن حزب الإصلاح وهو يوزع مقابلة الشيخ المتحمس يحمل إلى الناس توجيهات الشيخ كقائد روحي زعيم حركي، فالشيخ الشاب ليس أحدهما، وإنما كان الإصلاح يعمم على لسان الشيخ دعوة الحركة إلى العنف التي لا يستطيع قادة الحركة وسياسيوها تبينها في ظل الخطاب الذي تقدم به الحركة نفسها كحزب مدني يقبل بالآخر، والتعايش معه في مجتمع ديمقراطي هذا التحول الذي تحاول جاهدة التأكيد عليه من خلال تحالفاتها مع الأيدلوجيات المغايرة وإقامة علاقات نشطة مع سفارات الديمقراطيات الكبيرة والمنظمات العالمية مقدمة العديد من التنازلات في مواقفها من بعض ثوابت الحركة وزعاماتها الروحية وتنصيب زعامات بديلة من خارج الحركة تتفق ولو ظاهرياً مع شروط العولمة والتوجه العالمي نحو الحرب على الإرهاب.

هذا التحول في الخطاب العام للحركة يضاف إليه في اليمن ارتهان الحركة واعتمادها بشكل رئيسي على القبيلة كقوة تقليدية تكفل للحركة حق المشاركة في السلطة التي ما زالت الحركة تنظر إليها من زاوية التقاسم وفق معايير القوة التقليدية التي قبلت بموجبها أن تكون أقل الشركاء تمثيلاً في المؤسسة الرئاسية رغم تفوقها على الشريك الاشتراكي في عدد المقاعد النيابية التي حصدتها في انتخابات ١٩٩٣م انتهاء الحركة عند الشراكة كسقف لطموحها السياسي وإيمانها بالقوة التقليدية كمعيار في تقاسم السلطة والتوجه العالمي نحو العولمة استغرق كثيراً من جهد الحركة الأممية في الحفاظ على القبيلة ليس كوحدة في النسيج الاجتماعي، ولكن كقوة تقليدية لا تخضع لشروط التحول المدني وهو ما عبر عنه الإصلاح حين رفض بقوة توجه الدولة نحو حظر السلاح مطلع التسعينات.

لقد راهنت الحركة على بندقية القبيلي في الوصول إلى السلطة أكثر من صوته الانتخابي وهو ما جعلها مرتهنة ومسخرة لخدمة الزعامة القبلية أكثر مما جعلها مستفيدة من القبيلة كقاعدة جماهيرية خصوصاً إذا كانت الزعامة لا تدين بوجودها أصلاً للحركة، كما في حالة الشيخ عبدالله الذي بقي رئيساً للسلطة الشرعية رغم خروج حزبه من الحكم، ومرشحاً للحزب الحاكم في دائرته النيابية وهو يرأس أكبر أحزاب المعارضة.

استغناء الشيخ عبدالله واستقلاليته لم يتح للحركة إمكانية توجيهه والاستفادة منه غير حماية الحركة التي كفلها الدستور المفترض أن يكون هو الضمان الحقيقي لأي حزب سياسي والرهان على مكانته القبلية في الوصول إلى السلطة بدلاً من قواعد الحزب وجماهيره لكن ذلك يخضع لقرار الشيخ الشخصي.

لقد امتدت حاجة الحركة بعد خروجها من السلطة إلى زعامة تدين بوجودها إلى الحزب ويمكن توجيهها كقوة تقليدية في سبيل عودة الحزب إلى السلطة، فكان الشيخ الشاب حميد هو النموذج الأمثل من وجهة نظر قادة الحركة، فهو:

١- ليس محسوباً على الحركة الإسلامية ومدان سلفاً بالإرهاب.

٢- رأسمالي جديد يمكن الاستفادة منه مادياً ومعنوياً.

٣- يطمح أن يرث مكانة والده التي لا تقبل القسمة بين الإخوة كسائر التركة ويحتاج إلى تلميع الحزب له وبناء زعامته، وهو ما يجعل منه سهل التوجيه من قبل ساسة الحركة على عكس ولداه.

٤- إيمانه بالندية بين القبيلة والدولة يحصر طموحه في إرث والده الذي يرى فيه سلطة موازية للسلطة الرسمية ولا يحتاج وصوله إليها غير الانتصار على اخوته فقط، وهو ما يتفق مع طموح الشراكة التي ينتهي عندها مفهوم الحزب للتداول السلمي للسلطة، والأهم من ذلك أن مفهوم ثنائية السلطة عند الشاب الطموح وإيمانه بأن اليمن إقطاعية كبرى يتقاسمها مناصفة مع السلطة الرسمية يجعل من السهل توظيفه في تبني خطاب المعارضة الثوري ضد تفرد حزب الغالبية بالحكم ليقوم بعدها السياسيون في الإصلاح بتعميمه للإيحاء بصراع بين الدولة والقبيلة وخلق حالة عدم استقرار سياسي تبرر دعوة الإصلاح الدائمة لحكومة ائتلاف وطني يستطيع من خلالها محمد قحطان أن يرفع عقيرته مطالباً بحصة الشيخ من الكعكة كزعيم للقبيلة اليمنية دون حاجة إلى صندوق اقتراع.

خطاب المعارضة اليوم عن النزول إلى الشارع والتهديد بالعنف بعد خسارة المعركة الانتخابية امتداد طبيعي لرفض نتائج الانتخابات مسبقاً إذا لم تكن نتيجتها لصالح مرشحي المشترك الذي أعلنه حميد الأحمر في مقابلته وعممها الحزب بفارق أن حميد الأحمر ينطلق في رفضه المسبق لنتائج الانتخابات ودعوته إلى العنف من عقلية تؤمن أن اليمن كله حبور ظليمة التي لا يسمح الشيخ حميد أن يعين فيها مسئول كبر وصغر إلا برضاه وبموافقته، أما تصريح ساسة الحزب برفض نتائج الانتخابات والعنف فينطلق من عقلية تعتقد أن الوصول إلى السلطة مرهون باختلاق أوضاع غير مستقرة تبرر الدعوة إلى ائتلاف وطني يسمح بالشراكة في الحكم وفق معايير القوة التقليدية وليس الإرادة الجماهيرية.. والنتيجة أن يخسر الحزب مزيداً من قواعده وتصوت قبيلة الشيخ ومنطقته ضد رغبته ولم يقدم الحزب للشيخ زعامة ولا منح الشيخ للحزب قوة، وهي نتيجة طبيعية لوضع مقلوب يبحث فيه الحزب عن السلطة المدنية عبر قوة الزعامة التقليدية بدلاً من الجماهير ويريد الشيخ زعامة القبيلة من خلال الحزب المدني بدلاً من القبيلة.

اعتقد أن حاجة الحزب والشيخ إلى إعادة الأمور إلى سياقها الطبيعي أكثر من حاجتهم إلى الخروج إلى الشارع أو استجداء السلطة من الأمم المتحدة.

المرأة.. تتقدم

عبدالعزيز شائف

■ لو عدنا قليلاً الى أحداث التاريخ لوجدنا ان صراع المجتمعات كان يحمل حركة دائبة حول موضوع ساخن.. يرتكز في اساسياته على مستوى الوعي الوطني ونسب التعليم «المنتشر او القاصر في تلك المجتمعات.. وعلى سبيل المثال :

في صدر الاسلام كان دور المرأة بارزاً وعظيماً وايجابياً حيث كانت تمارس عملها في الرعي والزراعة واثارة الحماس في قلوب المحاربين.. وحمل المياه لهم وادوات المعالجة «مقياس ذاك الزمان».. وكذلك في الفصاحة وقول الشعر والتدريس وحفظ القرآن الكريم والاحاديث..

اما في اوروبا فقد تعرضت المرأة لقهر الكنيسة المتسلطة واعتبارها بفتوى الكهنة والقساوسة مجرد متعة تابعة لمن هيأت لهم الظروف الاستمتاع والتلذذ وممارسة الحياة المترفة كما يحلو لهم ويصفو ويريح..

وفي البلاد العربية بدأت المرأة في مصر الدعوة لحرية المرأة وحقها في ممارسة حقوقها.. وبعد صراع وجدال وحوار نالت المرأة بعض حقوقها.. ودخلت الجامعة واشتغلت بالوظيفة العامة ومارست العمل في المصانع الاهلية والحكومية الى جانب اخيها الرجل ومازالت تطالب بالمزيد..

وفي بلادنا يتواصل «المد» المتعالي لنيل المرأة حقوقها في التعليم وانتهال مشارب الدراسة على كل المستويات.. بحيث تمكنت من تحقيق النتائج العالية والممتازة الى حد انها تتفوق في كثير من الاحوال على الذكور في نيل النسبة الرفيعة من درجات النجاح.

وما يهمنا هنا هو الاشارة الي ان السبق بين جميع الاحزاب في الساحة كان للمؤتمر الشعبي العام في اعطاء المرأة حقها في الترشيح لنفسها في المجالس المحلية بينما اكتفى الآخرون بتحديد حقوقها التي ضمنها لها الدستور بأن تكون فقط مجرد صوت تدلي به للاحزاب وذلك لكسب هذا الصوت من أجل تعديل النتيجة في الانتخابات.

وهنا لابد للمرأة -وهي التي اثبتت جدارتها وبرهنت على نجاحها- ان تتنبه لمعرفة قيمتها كأم واخت وابنة وكعضو فاعل وناجح ومنتج ومؤثر في المجتمع.

فإذا أدركت ذلك فلا شك انها ستعرف اي الطريق الصحيح يجب عليها ان تسلك في ممارسة حقوقها؟ ومن من الاحزاب يستحق صوتها؟ وستعرف من الذي يقدر لها تلك الحقوق بمصداقية ودونما نفاق او استغلال..

وعندما تدرك ذلك ويدرك المجتمع ايضاً اهمية المرأة سيعرف الجميع لماذا كانت ومازالت مثار الجدال والنقاش وعبر كل العصور..؟!